

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# لِلْجَهْنَمِ الْعَرْبِيِّ الْمُخْرَجَةِ

## أَدَمُ كَوَافِرُ السَّمَاءِ

(العدد ٢٧٥) الصادر في يوم الثلاثاء ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ - ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦٢ (السنة الخامسة)

## مختويات العدد

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة بتوالين :

Annual Report

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنفيذ اعمال خطة

النخبة الاقتصادية

۸۷

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء مؤسسات عامة زراعة للقناة الازرق

**لجمهورية العربية المتحدة — أمر:**

أمر رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٢ برفع الحراسة على أموال ومتلكات السيد / حفني عبد مصطفى

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجماعات في الجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى موافقة مجلس الامة ،

قرر القانون الآتي :

**مادة ١ - يبدل بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣**  
**المشار إليه أعلاه :**

”من عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨، يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجمهورية العربية المتحدة إلى الكلية الفنية العسكرية“،قرار من رئيس الجمهورية بناءً على توصيف القائد العام للفوats المساعدة وارتفاع علم الكلية .

# قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بِاسْمِ الْأَمَّةِ

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت،

وعلی الإعلان الدستوری الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ببيان  
نظام ملکات الدولة العطا ،

وعل القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٣ بالنظام الأساسي للكتابة الفنية العسكرية ،

**قرر القانون الآتي :**

**مادة ١** — يجوز لوزير الإسكان والمرافق أن يكلف أي من شركات أو منشآت المقاولات الداخلية في القطاع العام بتنفيذ الأعمال الازمة لخطة التنمية الاقتصادية .

ويصدر أمر التكليف من الوزير إلى الشركة أو المنشأة مباشرة .

ويكون أعضاء مجالس الإدارة المتذمرون والمديرون في الشركات والمنشآت المذكورة مسؤولين بحسب الأحوال عن تنفيذ أوامر التكليف الصادرة إليها .

**مادة ٢** — تتم محاسبة الشركات المذكورة على الأعمال الازمة لتنفيذ الأوامر الصادرة إليها طبقاً للأسعار التي تحددها لجنة تحكم تشكل بقرار من وزير الإسكان والمرافق يكون من بين أعضائها تمثيل لكل من الجهة العامة التي تنفذ الأعمال لصالحها ، والشركة أو المنشأة المكلفة ، والمؤسسة العامة التي تشرف عليها .

وتكون قرارات هذه اللجنة نافذة بعد اعتمادها من وزير الإسكان والمرافق .

**مادة ٣** — تسرى أحكام المادة السابقة على جميع أعمال المقاولات التي سبق أن كانت أو تعاقدت الشركات والمنشآت المذكورة بال المادة الأولى على تنفيذها ولم تتضمن الاتفاques الخاصة بها فات أسعار محددة .

**مادة ٤** — يعاقب كل من يخالف الأوامر الصادرة طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٥** — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ويصدر وزير الإسكان والمرافق القرارات الازمة لتنفيذها ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

ويكون تعيين أعضاء هيئة التدريس بالكلية خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بقرار من القائد العام للقوات المسلحة بعد ترشيح مجلس الكلية على أن تراعي فيه الشروط الآتية :

**أولاً — المدرسون :**

أن يكون قد شغل وظيفة مدرس بإحدى الجامعات العربية أو حاصلاً على درجة الدكتوراه وهي على حصوله على درجة البكالوريوس خمس سنوات على الأقل .

**ثانياً — الأئمة المساعدون :**

أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد بإحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو مدرساً بالكلية الفنية العسكرية أو بإحدى الجامعات العربية وهي على حصوله على درجة البكالوريوس وأربع سنوات على الأقل في وظيفة مدرس وأن يكون له نشاط علمي يقدر مجلس الكلية .

**ثالثاً — الأساتذة :**

أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات العربية أو أستاذ مساعد بالكلية الفنية العسكرية أو بإحدى الجامعات العربية وهي على حصوله على درجة البكالوريوس وأربع سنوات على الأقل في وظيفة أستاذ مساعد وأن يكون له نشاط علمي يقدر مجلس الكلية ” .

**مادة ٢** — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٢ (٢٠ نوفمبر ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

**رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

**بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢**

**بشأن تنفيذ أعمال خطة التنمية الاقتصادية**

**باسم الأمة**

**رئيس الجمهورية**

**بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛**

**وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛**

**وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛**